مختارات من الصحف العبرية

العدد 3219، 6-12-2019

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المحررة: رندة حيدر

صورة من اللقاء بين الذي جرى بين نتنياهو ووزير الخارجية الأميركي مايكل بومبيو في لشبونة (الصورة من "هآرتس")

في هذا العدد

أخبار وتصريحات

نتنياهو: لدى إسرائيل الحق الكامل في القيام بضم غور الأردن وأجزاء أُخرى من الضفة الغربية إلى سيادتها..... 2

النيابة الإسرائيلية العامة تعلن أنها تنوي تقديم لوائح اتهام ضد مسؤولين أمنيين سابقين ومقرّبين من نتنياهو بشبهة ارتكاب مخالفات فساد في "القضية 3000"..... 4

إسرائيل وتشيكيا توقعان اتفاقاً أمنياً لبيع أنظمة رادارات متطورة من إنتاج الصناعات الجوية الإسرائيلية..... 5

مقالات وتحليلات

سيما كدمون: بات شبه مؤكد أن إسرائيل ذاهبة إلى جولة انتخابات ثالثة خلال أقل من سنة..... 7

آفي تيومكين وآلون بنكاس: نتنياهو يريد صفقة من موقعه كرئيس للحكومة..... 8

غرشون هاكوهين: طرد الإيرانيين من سورية : صيغة دايان..... 12

متوفرة على موقع المؤسسة:
http://www.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ فردان
ص. ب.: 7164 ـ 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت ـ لبنان
هاتف
(+961) 1 868387 - 814175 - 804959
فاكس
(+961) 1 814193
ipsbeirut@palestine-studies.org
www.palestine-studies.org

[نتنياهو: لدى إسرائيل الحق الكامل في القيام بضم غور الأردن وأجزاء أُخرى من الضفة الغربية إلى سيادتها]

"يسرائيل هيوم"، 2019/12/6

قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إن لدى إسرائيل الحق الكامل في القيام بضم غور الأردن وأجزاء أُخرى من أراضي الضفة الغربية إلى سيادتها، لكنه في الوقت عينه أكد أن هذه الخطوة مستحيلة خلال فترة انتقالية لا توجد فيها حكومة.

وأضاف نتنياهو في تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام خلال مؤتمر صحافي عقده قبيل مغادرته العاصمة البرتغالية لشبونة مساء أمس (الخميس)، أنه ناقش خلال اجتماعه مع وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو مسألة الضم هذه، لكن لم يتم الحديث عن أي جداول زمنية كون هذه الأمور أسهل بكثير عندما تكون هناك حكومة، وشدّد على أنه لهذا السبب كان من المهم تأليف حكومة.

ورداً على سؤال بشأن تصريح المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية الذي صدر في وقت سابق أمس وأعربت فيه عن قلقها حيال تعهد نتنياهو تطبيق السيادة الإسرائيلية على غور الأردن، قال رئيس الحكومة إن من حق إسرائيل الكامل القيام بالضم إذا ما قررت ذلك.

وأشار نتنياهو إلى أن اجتماعه مع بومبيو مساء أول أمس (الأربعاء) انطوى على أهمية حاسمة لأمن إسرائيل، ويعود ذلك جزئياً إلى تباحثهما بشأن ضم غور الأردن وخطة الدفع قدماً باتفاقية دفاع مشترك بين إسرائيل والولايات المتحدة. وأكد أن الأمر الأهم هو تباحثهما بشأن إيران، مشيراً إلى أن التهديد الوشيك والفوري ينبع من الجمهورية الإسلامية، ورفض الإدلاء بأي تفصيلات أُخرى.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وقال نتنياهو إن حديثه مع بومبيو لم يتناول خطة البيت الأبيض للسلام الإسرائيلي– الفلسطيني، المعروفة باسم "صفقة القرن" التي طال انتظارها. ورداً على سؤال عمّا إذا كان يعتقد أن الخطة يمكن تنفيذها عند إصدارها، أجاب: "لا أعرف. إنهم في الولايات المتحدة ينتظرون أولاً وقبل أي شيء أن يروا ماذا يحدث في الجانب الإسرائيلي"، في إشارة إلى الجمود السياسي المستمر.

وذكر نتنياهو أن هناك محادثات تجري على قدم وساق من أجل تحقيق هدنة طويلة الأمد مع حركة "حماس" في قطاع غزة.

من ناحية أُخرى شنّ نتنياهو هجوماً على كل من رئيس تحالف "أزرق أبيض" بني غانتس ورئيس حزب "إسرائيل بيتنا" أفيغدور ليبرمان بسبب تمسكهما بمواقفهما في المفاوضات بشأن تأليف حكومة وحدة مع حزب الليكود. وقال: "سأحاول منع الانتخابات غير الضرورية. سأستمر في بذل جهد لتأليف حكومة وحدة، لكن هذا لا يتحقق حتى الآن بسبب ‹أزرق أبيض› و‹إسرائيل بيتنا›. يمكن لشخصين تحقيق ذلك: غانتس، إذا تغلب على يائير لبيد، وليبرمان، إذا تغلب على نفسه".

ورفض نتنياهو التطرق إلى قضايا شخصية وقانونية، مثل قضايا الفساد المتهم بها. كما رفض التعليق على لوائح الاتهام في "القضية 3000" المتعلقة بشراء غواصات ألمانية، والتي أشار البعض إلى أنها أكبر قضية فساد في تاريخ إسرائيل، إذ يواجه العديد من شركائه تهماً تشمل تلقي الرشوة.

كما رفض رئيس الحكومة الإجابة عن سؤال عمّا إذا كان سيطلب حصانة برلمانية من المقاضاة، أو إذا كان معنياً بطلب عفو رئاسي في مقابل استقالته من منصبه. وفي الوقت نفسه، قدم تفسيراً عندما سُئل لماذا لا يتنحى بعد فشله في تأليف حكومة، فقال: "لا يزال هناك ما يجب القيام به معي. لندع الجمهور يقرر". وفي هذا السياق أشار إلى أن اقتراح إجراء انتخابات مباشرة لمنصب رئيس الحكومة لكسر الجمود السياسي بدأ يصبح مثيراً للاهتمام ويجب إعادة النظر فيه.

وأكد نتنياهو أن الحاجة إلى استمرارية الحكم تتطلب أن يكون الأول في أي اتفاقية تناوُب مع "أزرق أبيض". كما أكد أنه، بسبب معرفته الحميمة بالولايات المتحدة،

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

يمكنه المضي قدماً في ضم غور الأردن والاتفاق الدفاعي الإسرائيلي– الأميركي المشترك، ولهذا السبب يجب أن يكون رئيس حكومة الآن وليس لاحقاً.

[النيابة الإسرائيلية العامة تعلن أنها تنوي تقديم لوائح اتهام ضد مسؤولين أمنيين سابقين ومقرّبين من نتنياهو بشبهة ارتكاب مخالفات فساد في "القضية 3000"]

"معاريف"، 2019/12/6

أعلن بيان صادر عن النيابة الإسرائيلية العامة أمس (الخميس) أنها تنوي عقد جلسات استماع لمسؤولين أمنيين سابقين، ولمقربين من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بشبهة الضلوع في قضية كسب غير مشروع كبيرة تتعلق بفساد في صفقة شراء سفن بحرية من شركة ألمانية، والمعروفة باسم "القضية 3000"، وذلك تمهيداً لتقديم لوائح اتهام بحقهم.

وقال البيان إنه بموجب لوائح الاتهام ستتم مقاضاة كل من القائد السابق لسلاح البحر إليعيزر ماروم، ومندوب الشركة الألمانية في إسرائيل رجل الأعمال ميكي غانور، والمدير السابق لديوان رئاسة الحكومة ديفيد شران، والوزير السابق إليعيزر زاندبرغ، والمستشار السياسي لوزير الطاقة يوفال شتاينيتس [الليكود] رامي طيب، والمستشار الإعلامي يتسحاق ليبر الذي تربطه علاقة بشران، بتهمة تلقي الرشوة. كما سيتم تقديم لائحة اتهام بحق ابن عم رئيس الحكومة المحامي ديفيد شيمرون تتضمن تهمة غسل أموال فقط.

وتتمحور "القضية 3000" حول وجود تضارب مصالح محتمل في صفقة شراء قوارب عسكرية وغواصات بقيمة مليارات الشيكلات من شركة بناء السفن الألمانية "تيسنكروب" سنة 2016. وتعتقد الشرطة أن مسؤولين إسرائيليين تلقوا رشى للدفع قدماً بهذه الصفقة. ووصفها البعض بأنها أكبر قضية فساد في تاريخ إسرائيل.

ولم يحدّد البيان ما إذا كان سيتم توجيه تهم إلى النائب السابق لمستشار الأمن القومي أفريئيل بار يوسف في القضية، لكنه وصف العلاقات التي ربطت بار يوسف بغانور بأنها فاسدة.

وكان غانور وقّع في البداية اتفاقاً مع النيابة العامة يصبح بموجبه شاهد ملك في القضية، واعترف بتقديم رشوة إلى عدد من المسؤولين الكبار للمساعدة في تأمين عقود لشركة "تيسنكروب" مع وزارة الدفاع الإسرائيلية، لكنه بلّغ الشرطة، في آذار/مارس الفائت، أنه يود تغيير أجزاء رئيسية من الشهادة التي أدلى بها في القضية. وادّعى غانور أنه بينما يقف وراء الحقائق التي أعطاها للشرطة فإن المبالغ التي دفعها كانت بمثابة رسوم استشارة وليست رشى، وقال إن الشرطة ضغطت عليه لوصف الظروف بصورة تعزز ادّعاءها أنه عمل على تقديم رشى إلى موظفين حكوميين كبار.

وجاءت هذه الخطوة بعد أن اكتشف غانور أن توقيع اتفاق الشاهد الملك يضع اسمه على قائمة مصرفية دولية سوداء، ويمنع وصوله إلى عشرات ملايين الشيكلات الموضوعة في مصارف في قبرص والنمسا.

وفي أيار/مايو الفائت، بلّغت النيابة العامة غانور إلغاء اتفاق الشاهد الملك معه، وتجريده من الحصانة التي منحه إياها الادعاء العام في القضية.

ووفقاً للاتفاق، كان غانور سيعترف فقط بتهمة التهرب الضريبي، وسيقضي عقوبة بالسجن مدة سنة واحدة.

[إسرائيل وتشيكيا توقعان اتفاقاً أمنياً لبيع أنظمة رادارات متطورة من إنتاج الصناعات الجوية الإسرائيلية]

موقع Walla، 2019/12/6

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وقّعت وزارتا الدفاع الإسرائيلية والتشيكية أمس (الخميس) اتفاقاً أمنياً لبيع أنظمة رادارات متطورة من إنتاج الصناعات الجوية الإسرائيلية بقيمة تقدَّر بنحو 400 مليون شيكل.

وشارك في حفل التوقيع الذي عُقد في وزارة الدفاع التشيكية في براغ، وزير الدفاع التشيكي لوبومير ماتنر، ونائبه فيليب ريها، ورئيس قسم التصدير الأمني في وزارة الدفاع الإسرائيلية يائير كولس. ويتضمن الاتفاق تصدير ثمانية أنظمة رادار متطورة يصل مجموع تكلفتها إلى 125 مليون دولار. وسيتم تسليمها بين السنوات 2021 و2023.

وتشكّل أنظمة الرادار المتطورة التي تنتجها الصناعات الجوية جزءاً مركزياً من منظومات الدفاع الإسرائيلية المتعددة، ولا سيما منظومتي "القبة الحديدية" و"العصا السحرية".

ويشمل الاتفاق أيضاً نقل تكنولوجيا ومعلومات من إسرائيل إلى تشيكيا وتعاون صناعي يتم في إطاره تصنيع 30٪ من مركبات أنظمة الرادار في تشيكيا في مصانع أمنية محلية بإرشاد الصناعات الجوية الإسرائيلية.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

سيما كدمون– محللة سياسية
"يديعوت أحرونوت"، 6/12/2019

[بات شبه مؤكد أن إسرائيل ذاهبة إلى جولة انتخابات ثالثة خلال أقل من سنة]

- يبدو أن الأيام المتبقية حتى انتهاء التفويض الممنوح للكنيست الإسرائيلي من أجل تأليف حكومة جديدة [ينتهي يوم 12 كانون الأول/ديسمبر الحالي] لن تسفر عن أي شيء جديد. وتسبّب موقف رئيس "إسرائيل بيتنا" أفيغدور ليبرمان، بحسب ما نُشر في "يديعوت أحرونوت" أمس (الخميس)، بوضع حدّ لكل الخيارات التي كانت مطروحة. وبات شبه مؤكد أن إسرائيل ذاهبة إلى جولة انتخابات ثالثة خلال أقل من سنة.
- قال لي ليبرمان أول أمس (الأربعاء): "انتهى كل شيء. خيار إقامة حكومة وحدة أو حكومة ضيقة [يمينية] لم يعد قائماً. بذلت كل ما في وسعي من أجل منع انتخابات ثالثة، لكن للأسف اتخذ كل من بنيامين نتنياهو وبني غانتس قراراً استراتيجياً ومن المستحيل ثنيهما عنه".
- وأدلى ليبرمان بهذه الأقوال بعد يوم واحد من قيام عضوي الكنيست عوديد فورير وحمد عمار من "إسرائيل بيتنا" بمناشدة رئيس الحزب التفكير في الانضمام إلى حكومة يمين ضيقة جرّاء فشل جميع خيارات تأليف حكومة وحدة بين حزبهما وحزب الليكود وتحالف "أزرق أبيض". ويمكن التقدير أن هذه المناشدة جاءت في إثر إصدار ليبرمان أوامر إلى عضوي الكنيست المذكورين بالقيام بها. كما يمكن التقدير أن ليبرمان أدرك أنه لن تؤلَّف حكومة وحدة علمانية بعد اجتماع آخر عُقد يوم الثلاثاء الفائت بين

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

نتنياهو وغانتس، وانتهى بعد 45 دقيقة فقط من بدايته، من دون إحراز أي تقدم في مفاوضات تأليف حكومة وحدة وطنية.

- وعندما سألت ليبرمان لماذا لا يؤيد الانضمام إلى حكومة ضيقة، قال إن مثل هذه الحكومة من شأنها أن تعمق الانقسام والتقاطب في صفوف الجمهور الإسرائيلي، وأن تتخذ قرارات درامية في المجالين الأمني والاقتصادي. وأضاف أنه طوال فترة تأليف حكومة وحدة انشغل نتنياهو وغانتس في تبادل الاتهامات. وبناء على ذلك، فإنهما يتحملان المسؤولية عن جولة الانتخابات الثالثة التي أصبحت شبه مؤكدة. وشدّد على أن حزب "إسرائيل بيتنا" سيخوض هذه الجولة من الانتخابات بيدين نظيفتين، كونه لا يتحمل أي مسؤولية عنها أو عن فشل جهود تأليف حكومة وحدة.
- ولا بدّ من القول إن قرار ليبرمان يضع حداً ليس لاحتمال تأليف حكومة يمينية ضيقة فحسب، إنما أيضاً لاحتمال تأليف حكومة وحدة بين الليكود و"أزرق أبيض"، نظراً إلى حقيقة أن انضمام هذا التحالف الأخير إلى حكومة كهذه يمكن أن يهدّد الوحدة القائمة بين مركباته المتعددة. ولا شك في أن قرار ليبرمان هو بمثابة دعم قوي لموقف عضو الكنيست يائير لبيد [رئيس حزب "يوجد مستقبل" الشريك في تحالف "أزرق أبيض"] الذي يشدّد على ضرورة عدم الجلوس في حكومة برئاسة نتنياهو ساعة واحدة.
- الآن، بعد قرار ليبرمان يجب أن يحدث أمر درامي للغاية كي لا تجري جولة انتخابات أُخرى، مثل حرب أو سلام. ويبدو مؤكداً أنه لن يكون هناك سلام.

آفي تيومكين مستشار اقتصادي، وآلون بنكاس مستشار سياسي سابق لأربعة وزراء خارجية وقنصل عام في نيويورك

"هآرتس"، 2019/12/5

نتنياهو يريد صفقة من موقعه كرئيس للحكومة

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

- بنيامين نتيناهو يسعى لصفقة. لذلك هو بحاجة إلى "بضعة أشهر" لإجراء مفاوضات من موقع رئيس حكومة. هذا هو الرصيد السائل الوحيد لديه ليبيعه، وهذه ضماناته، وهذا هو طوق نجاته.
- هو يعلم ذلك، ويريده. هو يعلم حقيقة عدم وجود خيار آخر، عائلته وأوساطه فهما أنه لا يوجد خيار آخر معقول. الاعتبارات الحاسمة ليست سياسية، وهي بالتأكيد لا علاقة لها بأخلاق المهنة أو بالأخلاق. هي قانونية، وفي الأساس مالية.
- مرحلة الإنكار والتحدي انتهت. انتهت الغمغمة التي لا نهاية لها "لن يحدث شيء، لأنه ليس هناك شيء"، والتباهي المتعجرف "انتظروا لتروا". انتظرنا، رأينا.
- لقد وُجهت ضد نتنياهو ثلاث لوائح اتهام خطيرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن قضية الغواصات (ملف 3000) بكل بنودها وأحكامها لم تُستنفد بعد، وإمكان ضررها من ناحيته كبير. منذ لحظة إعلان المستشار القانوني أفيحاي مندلبليت قراره تقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو، لم تعد اللعبة سياسية وإعلامية، بل تحولت إلى سباق على صفقة.
- على ما يبدو، سيواصل نتنياهو تقمّص دور الضحية الدائمة في نظره، وسيواصل التصرف بهذه الطريقة. درايفوس [الضابط الفرنسي اليهودي الذي اتُهم زوراً بالخيانة] مع منشطات. سيواصل الاعتقاد أن جريمة تاريخية ارتُكبت هنا، محاولة لإسقاط رئيس الحكومة، انقلاب واضح على الحكم قامت به النخب ضده. اليسار الخائن، النيابات العامة الفاسدة، وسائل الإعلام، رئيس الدولة، شهود دولة مشكوك فيهم، المفوض العام للشرطة، المستشار القانوني للحكومة، رؤساء الموساد والشاباك السابقين، باراك أوباما، جورج سوروس– من لا.
- هذا لا يغير حقيقة أنه يتوجه إلى صفقة. ليس لديه إمكان آخر. ربما هذا لن ينجح، لكن لا شك في أنه يسعى إلى ذلك.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

- المؤشر إلى وضعه المتداعي لم يحصل عليه من القائمة الآخذة في الامتداد المكوّنة من رؤساء الليكود وكبار قادته الذين ينقلون تأييدهم إلى جدعون ساعر، بل تحديداً من الساحة التي كان يخيّل إليه أنه يتفوق فيها: رئيس الولايات المتحدة ترامب يتجاهله، بوتين يتركه ينتظر 3 ساعات حتى يلتقي به، بوريس جونسون وإيمانويل ماكرون لا يجدان وقتاً للاجتماع به في قمة حلف شمال الأطلسي التي حاول حضورها من دون دعوة.
- حسابه بسيط جداً: الذهاب إلى محاكمة "دولة إسرائيل ضد بنيامين بن تسيلاوبن تسيون نتنياهو" وليس "رئيس الحكومة نتنياهو"، معناه أربعة – خمسة أعوام من نقاشات قانونية. نتنياهو الذي احتفل بعيد ميلاده الـ70 في تشرين الأول/أكتوبر، سيبلغ الـ75 أو أكثر إذا برأته المحكمة، وربما الـ78–80، إذا جُرِّم وحُكم عليه بالسجن. ستصل تكلفة دفاعه إلى 5–10 مليون دولار، مع افتراض معقول أن طاقم الدفاع في المحاكمة سيكون كبيراً ورفيع المستوى وغالياً أكثر من الطواقم التي رافقته حتى الآن. هل يخطر في بال أحد أن نتنياهو وعائلته يمكن أن يسمحوا لأنفسهم بمثل هذه المخاطرة الكبيرة وغير المحسوبة؟ هل يخطر في بال أحد أن مَن طلب تقسيط دفع غرامات مالية قيمتها 50 ألف دولار، سيدفع 5–10 مليون دولار؟
- جمع الأموال من أجل تمويل دفاعه هو تقريباً مستحيل، لكن الاتفاق على صفقة، مع كل إزعاجاتها، سيسمح لنتيناهو بثلاثة أمور: أولاً، تجنُّب الإحراج في الانتخابات التمهيدية في الليكود، وتجنُّب إحراج أكبر كثيراً في الانتخابات التي ستجري في شباط/فبراير –آذار /مارس. استطلاعات الرأي التي يطّلع عليها نتنياهو بشأن الانتخابات التمهيدية في الليكود والانتخابات العامة في مواجهة بني غانتس لا تدعو إلى التفاؤل. ثانياً، سيضطر أكثر فأكثر في المستقبل إلى نشر سردية "انقلاب على السلطة"، ولذلك "لم يكن لدي خيار"، مع اضطراره أيضاً إلى الاعتراف والإعراب عن ندمه.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

- ثالثاً، اتفاق على صفقة سيسمح له بأن يهبط بصورة مريحة بعد نصف عام في حضن اليمين الأميركي السياسي والمالي، الذي يعتبره ضحية كترامب، وأن النخب تواطأت عليه بهدف إسقاط رجل بريء. وسيكون في استطاعة نتنياهو إلقاء المحاضرات والجلوس في إدارات شركات ومعاهد أبحاث يملكها اليمين الأميركي الذي اعتبره دائماً واحداً منهم، وأن يربح ملايين الدولارات، ويكتب سيرته الذاتية التي سيشتريها ملايين من الإنجيليين.
- التعليقات السياسية منذ انتخابات نيسان/أبريل، مروراً بانتخابات أيلول/سبتمبر، بشأن فشله مرتين – فشل نسبي في صناديق الاقتراع، وفشل مطلق في إقامة حكومة– لم تعد مهمة. لقد أمل نتنياهو بأن يجري سنّ تشريع "القانون الفرنسي" الذي يمنع محاكمة رئيس الحكومة في أثناء توليه منصبه. واعتقد أن تأليف حكومة، بعد انتخابات نيسان/أبريل، ومرة أُخرى بعد أيلول/سبتمبر، سيمنحه حصانة من الكنيست. هذا لم يحدث ولن يحدث.
- الجدالات القانونية والأخلاقية بشأن هل هو رئيس حكومة أو عضو كنيست فقط يتولى رئاسة حكومة انتقالية، هي بالتأكيد مهمة لجوهر الديمقراطية في إسرائيل، لكنها تضيّع الموضوع، كذلك النقاشات المتبحّرة بشأن البندين 18 و30 من "قانون أساس: الحكومة". هي مثيرة جداً للاهتمام، لكنها تشغل خبراء في القانون الدستوري ومعلقين سياسيين، وتقدم حلولاً جزئية فقط لإشكال قانوني مستمر منذ نيسان/أبريل. وهي لا تحمل تفسيراً أو توقعاً حكيماً للتوجه الذي يتطلع إليه نتنياهو. هذا التوجه واضح. بنيامين نتنياهو لن يدفع 5 ملايين دولار ويخاطر بالسجن 3–5 سنوات.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

غرشون هاكوهين، لواء في الاحتياط

"يسرائيل هَيوم"، 2019/12/5

طرد الإيرانيين من سورية : صيغة دايان

- وزير الدفاع نفتالي بينت عرض في البيان الصحافي هدف عملية الجيش الإسرائيلي في سورية: "دفع إيران إلى التخلي عن محاولة التمركز في سورية" (يوآف ليمور"يسرائيل هَيوم" 2019/11/19). بخلاف الميل السائد إلى الغموض في تحديد الهدف الاستراتيجي، تجرأ الوزير بينت وحدد هدفاً واضحاً وقابلاً للقياس. فهل الهدف الذي وضعه قابل للتحقيق. وهل من الصواب عرض هدف استراتيجي كهذا؟
- معلقون عسكريون كتبوا أنه في تقدير هيئة الأركان العامة ثمة شك في أن تستطيع العمليات الهجومية، مهما كانت ناجحة، دفع إيران إلى التخلي عن رؤيتها وتطلعاتها في سورية. النظام في إيران وعناصر الحرس الثوري يعملون مدفوعين بقوة يقين. ضغوطات الواقع بالتأكيد تفرض عليهم إحداث تغيير يتلاءم مع الأوضاع، لكن ما يجري ليس تخلياً عن الرؤية.
- القضية تتطلب نظرة تاريخية. بعد أن أنهى الجيش الإسرائيلي حرب 1948، طُلب منه إجراء تقليص واسع في حجم القوات، فوجد صعوبة في بلورة رد ملائم على مشكلة إرهاب الفدائيين. مع إقامة الوحدة 101 ودمجها مع كتيبة المظليين، بقيادة رئيس الأركان موشيه دايان، تطورت، بالتدريج، عقيدة العمليات الانتقامية كرد على المشكلة. لكن سرعان ما اتضح أنه على الرغم من سلسلة النجاحات العملانية، فإن أسلوب العمليات لم يؤد إلى تقليص حقيقي في عمليات الإرهاب.
- وجدت حكومة إسرائيل نفسها في مواجهة معضلة استراتيجية. أعاد دايان، بقدرته الخلاقة المعروفة، تفسير منطق العمليات الانتقامية، ووضع لها هدفاً حربياً آخر. لاحظ بقدرته على التشخيص كقائد وجود فجوة بين

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

العملية الانتقامية على صعيد تكتيكي، وبين أهمية العملية على صعيد استراتيجي. انطلاقاً من ذلك، شرح لماذا لا تستطيع هذه العمليات بحد ذاتها أن تحل مباشرة مشكلة تهديد الفدائيين.

- وصف دايان، في خطاب ألقاه خلال دورة ضباط في سنة 1955، المنطق الذي يوجّه العمليات الانتقامية، قائلاً "انتصاراتنا وإخفاقاتنا في المعارك الصغيرة على طول الحدود وما وراءها، لها أهمية كبيرة. ليس فقط بسبب تأثيرها المباشر على الأمن الجاري، بل بسبب أهميتها في تقدير العرب لقوة إسرائيل وثقة إسرائيل بقوتها".
- وضع دايان في خطابه إطاراً نظرياً مبتكراً واقترح معنى جديداً لهدف عمليات الانتقام. ظل إرهاب الفدائيين سبباً للعمليات، لكنها وُجّهت إلى هدف أوسع كثيراً: موضعة مكانة إسرائيل وقوتها العسكرية في النظامين الإقليمي والدولي، الآخذين في التبلور.
- نشأ بذلك إطار استراتيجي مفتوح على التطورات الإقليمية مع توقّع: إمّا أن يؤدي تواتر العمليات إلى القضاء على الإرهاب، بالتدريج، وإمّا أن يسرّع التدهور إلى حرب ونظام جديد. في هذه الأثناء، وانطلاقاً من فرصة اشتباك عملاني بمبادرة إسرائيلية مع الجيوش النظامية لمصر والأردن وسورية، بنى الجيش الإسرائيلي قدرته، وخلق الوعي بقدرته في نظر العدو، وفي نظر الساحة الدولية. وكان للنوعية التنفيذية للجيش في هذه العمليات من دون شك تأثير في بلورة العملية العسكرية المشتركة مع فرنسا، استعداداً لعملية سيناء.
- بوحي من عقيدة دايان، يمكن تقديم الحرب ضد القوات الإيرانية في سورية، وخصوصاً على حدود الجولان، كذريعة لاشتباك نبادر إليه مع القوات الإيرانية، انطلاقاً من مصلحة دفاعية، وليس من مصلحة مباشرة في حرب واسعة.
- إن جوهر التجرؤ على استخدام القوة، أيضاً عندما يكون الأمر متعلقاً بالسير على حافة الحرب، ينطوي على إمكان حدوث تدهور، لكنه ينطوي

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

أيضاً على إمكان موضعة مكانة إسرائيل في المنظومة الإقليمية التي تجري بلورتها في مواجهة إيران. هدف الاشتباك إظهار تفوق عملاني، مع التشديد على قوة عملانية وجرأة استراتيجية، والتوضيح أن دولة إسرائيل لا تخاف من اشتباك عسكري، دفاعاً عن مصالحها الحيوية. هدف كهذا مفتوح على تطورات غير متوقعة، ولا يمكن السيطرة عليها، وهنا تكمن أفضليته كهدف استراتيجي قابل للتحقيق.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

صدر حديثاً

دروز في زمن "الغفلة":
من المحراث الفلسطيني إلى البندقية الإسرائيلية

قيس ماضي فرو، ولد سنة 1944 في قرية عسفيا الفلسطينية. وحصل على شهادة دكتوراه من مركز دراسات البحر الأبيض المتوسط في فرنسا سنة 1980. وعمل محاضراً في قسم تاريخ الشرق الأوسط في جامعة حيفا، كما شغل منصب رئيس القسم في السنوات 1997–2000. ألف ثمانية كتب باللغة العربية واللغات الأجنبية، ونشر عشرات الدراسات العلمية في مجلات أكاديمية مرموقة. وصل كتابه *Inventing Lebanon* ("خلق لبنان") المنشور باللغة الإنكليزية في سنة 2003 إلى القائمة النهائية لأفضل خمس كتب نشرت في المملكة المتحدة عن الشرق الأوسط.

عدد الصفحات: 416 صفحة
السعر: 16.00 $

تعتمد هذه الدراسة، أساساً، على الأرشيفات الإسرائيلية لعرض ما تعرّض له دروز فلسطين من سياسات ومخططات صهيونية وإسرائيلية منذ ثلاثينيات القرن العشرين حتى أيامنا هذه. وتتتبع كيفية نجاح المؤسسة الإسرائيلية السياسية في فرض التجنيد الإجباري على أبناء الطائفة الدرزية الفلسطينية، وحركات مقاومة هذا التجنيد التي ما زالت فاعلة في المجتمع الدرزي الفلسطيني حتى اليوم. وتحلّل هذه الدراسة تأثير انتقال الطائفة الدرزية الفلسطينية، من العمل في الزراعة إلى العمل في سلك الأمن الإسرائيلي، في سلوك المجنّدين من أبناء الطائفة الدرزية في الدولة الصهيونية، وفي بعض نخبها التي تستخدم خطاباً يشبه خطاب المرتزقة في مطالبتها الحصول على حقوق متساوية. وتتغاضى الدراسات الصهيونية المتعلقة بدروز فلسطين عن التيارات الفكرية والمواقف السياسية المتباينة لأبناء الطائفة الدرزية تجاه المؤسسة الصهيونية، وتحاول تصوير أبناء هذه الطائفة كأنهم جسم واحد يتماهى مع الحركة الصهيونية متناسين أن سميح القاسم، شاعر المقاومة الفلسطينية، هو واحد من أبناء هذه الطائفة، ومثله كثيرون يقفون سداً مانعاً لمنع سلب الهوية العربية الفلسطينية للطائفة الدرزية الفلسطينية.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر